الجامعة بين المسئولية الاجتماعية وتحديات التصنيفات العالمية

إعداد

أ.د. منصور أحمد عبد المنعم

أستاذ المناهج بكلية التربية جامعة الزقازيق

مقدمة :

المسئولية الاجتماعية ذات طبيعة خلقية اجتماعية دينية لأنها التزام خلقي نحو الجماعة. وتعتبر تنمية المسئولية الاجتماعية حاجة اجتماعية بقدر ما هي حاجة فردية. والجامعة مسئولة عن تنمية المسئولية الاجتماعية ورعايتها لأنها المؤسسة العلمية المنوطة ببناء شخصيات الطلاب والمنوطة بالبحث العلمي وجودة الحياة. وتساهم مؤسسات أخرى في تنمية المسئولية الاجتماعية مثل وسائل الإعلام ومؤسسات التعليم قبل الجامعي. وتنمو وتتحقق المسئولية الاجتماعية في وسط تربوي مناسب.

تتحدث الصحف ووسائل الإعلام عن الذين اقترضوا من البنوك بدون تقديم ضمانات كافية وتسهيلات من كبار رجال البنوك وتسللوا هاربين خارج الدولة، كما تتحدث عن أناس تاجروا في العملة وسببوا خسارة للاقتصاد الوطني، وآخرين شاركوا في هدم قيم وضياع جيل من الشباب. والحقيقة أن هذه الجرائم وغيرها حدثت في المجتمع نتيجة انعدام المسؤولية الاجتماعية والطمع والأنانية ويرجع ذلك إلى فساد في كثير من مؤسسات المجتمع بما فيها مؤسسة التعليم وغياب القدوة الحسنة.

المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية الفرد الذاتية عن الجماعة التي ينتمي إليها والدولة التي يعيش على أرضها والرباط العاطفي الذي يجعله ينفعل بها ويتوحد معها وحرصه على تماسكها.

والمسؤولية الاجتماعية تعني فهم القيمة الاجتماعية لأي فعل أو تصرف، كما تعني المشاركة وعدم السلبية وفهم الصالح العام، والتحرر من الميول المضادة للمجتمع.

وعادة ما يكون لدى الناس في المجتمع دافعية لمساعدة الآخرين، وهذه المساعدة يقتضيها معيار المسؤولية الاجتماعية وأن الوسط التربوي والمؤسسي والمجتمعي يتوقع أن يزيد أو يؤثر بالنقص على بروز هذا المعيار.

وقد أكدت العديد من البحوث والدراسات وجود علاقة بين سلوك المسؤولية الاجتماعية وطبيعة السلوك الأخلاقي، وأن المسئولية الاجتماعية لدى الإناث أعلى من تلك لدى الذكور.

ونظراً لتزايد أعداد الطالبات في الجامعة عن أعداد الطلاب – وهذا مرجعه زيادة مواليد الإناث عن الذكور بشكل ملحوظ في العقدين الماضيين – فالفرصة سانحة للاهتمام بتوجيه أنشطة جامعية لجذب الطالبات وحثهم للمشاركة الحرة التطوعية بعيدا عن الضغط والقيود.

المسؤولية الاجتماعية للجامعة :

لدى الجامعة مستويين من المجتمعات: الأول مجتمع الجامعة ويشمل طلابها والأساتذة والموظفين والبيئة الجامعية الداخلية. والمستوى الثاني المجتمع المحيط بالجامعة سواءا على مستوى المدينة أو الإقليم أو الدولة أو حتى على المستوى العالمي.

ما هي المسئولية الاجتماعية للجامعة التي قدمتها الجامعة تجاه مجتمع الجامعة؟

- هل توجد مبادرات لخدمة أعضاء هيئة التدريس مثلاً؟ هل من مبادرات بناء مساكن لهم؟ هل أسست رياض أطفال داخل الحي الجامعي؟ هل توجد خدمات ترفيهية تقدم لهم ولعائلاتهم؟ هل تقدم الجامعة خدمات مثل إنشاء وحدة تراخيص سيارات خاصة بأعضاء هيئة التدريس؟
- هل توجد مبادرات من الجامعة لتنمية مجتمع الجامعة فكرياً وثقافياً واجتماعياً ؟ ماذا تقدم الجامعة للطلاب من مبادرات ذات صبغة مجتمعية مستدامة؟ هل تنمي
- الجامعة نشاطات الطلاب ومهاراتهم.
- هل تقدم الجامعة دعما لبعض المشاريع الصغيرة؟
- هل تقدم الجامعة للطلاب مساعدات صحية وثقافية واجتماعية؟

- هل تساهم الجامعة في محو الأمية الثقافية والتكنولوجية للطلاب؟

وعلى مستوى المجتمع خارج الجامعة: هل ساهمت الجامعة في مشاريع ثقافية أو بيئية أو صحية أو تكنولوجية أو تنموية ذات صبغة مجتمعية؟

هل عملت الجامعة على كسب ثقة رجال المال والأعمال والمجتمع لدعم مبادراتها؟

وللجامعة دور في تشكيل وتنمية المسئولية الاجتماعية من خلال التدريس في الكليات وإعداد البحوث وبرامج النشاط الطلابي.

والجامعة يمكن أن تغرس وتنمي المسئولية الاجتماعية من خلال تنظيم المؤتمرات العلمية. ومن المسئولية الاجتماعية للجامعة إنشاء نوادي اجتماعية للعاملين بها، وإنشاء المراكز الثقافية التي تنظم الندوات الأدبية والعلمية وإيجاد جوائز خاصة بالأساتذة المتميزين علمياً وخلقياً والذين قدموا خدمات لمؤسسة الجامعة. وكذلك دعم البرامج التي تهتم بالتراث والمشاركة في الحملات الطبية والصحية.

ويمكن للجامعة أن تؤسس إدارة مختصة بالمسئولية الاجتماعية. ويرتبط بمسئولية الجامعة المجتمعية دعمها لمبادئ وقيم المساواة، والتميز، ودعم العدالة الاجتماعية، وحرية الفرد، وتقدير التنوع وتعدد الثقافات ودعم حقوق الإنسان والمسئولية المدنية.

وفي مجال مناهج وبرامج الجامعة لتحقيق المسئولية الاجتماعية اعتماد منهجية مدخل تداخل التخصصات والتكامل بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانيات.

وبنفس القدر يمكن للجامعة أن تضمّن مقرراتها مفاهيم عن البيئة وأهمية التأثير الاجتماعي والتداعيات الأخلاقية للنشاط البحثي والعلمي واستخدامات التكنولوجيا.

والمجتمع يمكنه أن يراقب مدى نجاح الجامعة في تحقيق مسئولياتها الاجتماعية وسعيها لرفاهية وجودة الحياة للمواطنين.

التحديات المعاصرة والمسؤولية الاجتماعية لدى الجامعة :

تواجه المسئولية الاجتماعية متغيرات وتحديات فكرية وثقافية وسياسية واجتماعية علاوة على ما يسمى بالعولمة. ومن ثم نقول أن هناك دواعي تحتم علينا الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية للجامعة كمؤسسة تعليمية.

ومن هذه الدواعي:

١ - عولمة الأسواق وتوحيد المقاييس الاقتصادية بين الدول.

٢ - النمو في صناعة الاتصالات.

٣ - الاهتمام بالاختلاف الثقافي داخل وبين المجتمعات.

٤ - الهويات الدينية والأخلاقية وتزايدها.

٥ - التطور العلمي والاستخدامات النووية كمصدر مهم للطاقة.

٦ - تأثير تكنولوجيا المعلومات على خصوصية المجتمعات والأفراد.

٧ - تصاعد تأثير التطرف والإرهاب الفكري.

٨ - تأثير الإعلام.

٩ - إحساس الناس بالمجتمع والمسئولية الاجتماعية سوف ينحسر بشكل ملحوظ.

١٠ -تزايد المشكلات العرقية والدينية في دول كثيرة من العالم.

١١ -نمو وتزايد الاتجاهات الأصولية المتطرفة في دول إسلامية ودول غير إسلامية.

والجامعة مؤسسة من المؤسسات التي تقود المجتمع ولا يقتصر دورها على تقديم المعارف والمعلومات العلمية للطلاب بل يتعدى هذا إلى الجانب الوجداني والنفسي ومهمة تطوير اتجاهات الطلاب وأفكارهم ومعتقداتهم.

والمسئولية الاجتماعية والمجتمعية مفهوم أصيل لدور الجامعة ووظيفتها في المجتمع باعتبارها مركز للفكر والمعرفة تنطلق منها آراء المفكرين والعلماء ورواد التطوير والإصلاح. وبالرغم من التوسع الكبير الذي شهده التعليم الجامعي في مصر والدول العربية سواءا التعليم الجامعي الحكومي أو الخاص، إلا أن هذه التوسعات بقيت قاصرة على استيعاب أعداد الطلاب المتزايدة الرغبة في اللحاق بالتعليم الجامعي.

وانتقل هذا الهدف من مجرد استيعاب تلك الأعداد إلى الاهتمام بجودة التعليم ومدى وفاء الجامعة بمسئوليتها الاجتماعية وتأصيل مبدأ المشاركة لدى الطلاب.

وتقف بعض المشكلات والممارسات الحالية عقبة أمام الجامعة في تعزيز مبدأ وقيم المسئولية الاجتماعية مثل النمطية في البرامج الدراسية ونظم قبول الطلاب ونظم تعيين أعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة ونظم الترقية ومنح درجات الماجستير والدكتوراه وكذلك نظم التقويم، واختزال وظيفة الجامعة في التدريس. وكذلك ضعف العلاقة بين الطالب والأستاذ داخل قاعات الدرس وخارجها وتبني الشكل الخارجي لمفهوم وثقافة ومعايير الجودة دون الجوهر.

وعلى الرغم من هذه المشكلات إلا أنه يمكن الاسترشاد ببعض معايير قياس المسؤولية الاجتماعية للجامعة منها على سبيل المثال:

- إصدار الجامعة لجريدة أسبوعية عن أخبار الجامعة في المجالات ذات الاهتمام ودور الجامعة في المسؤولية الاجتماعية.
- إنشاء مركز لدراسات احتياجات سوق العمل والتوظيف والتعاون بهذا الخصوص.
- زيادة المراكز المتخصصة داخل كليات الجامعة تستهدف الفئات المهمشة في المجتمع.
- تفعيل الاتفاقات الثقافية داخل الدولة وخارجها للتبادل الثقافي والعلمي والتكنولوجي.
- تطوير العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص.
- عمل دراسات لتقييم اتجاهات الطلاب نحو جوانب وأبعاد مثل (المواطنة – التعددية والانفتاح الثقافي – المسئولية المجتمعية – المشاركة السياسية والاجتماعية).

معايير التقييم المؤسسي للجامعات :

تعتبر التصنيفات العالمية للجامعات من أبرز المؤشرات على جودة الجامعة ومدى تطورها. وهذه التصنيفات ظهرت بدايتها في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت محاولات محلية، ولكن يعتبر تصنيف شانجهاي بالصين هو أول تصنيف عالمي ودولي

وذلك عام ٢٠٠٣ ثم ظهر بعد ذلك تصنيف التايمز Times ثم وثيقة برلين عام ٢٠٠٦، ثم ظهر تصنف الجامعات الأسترالية والتصنيف الباكستاني للجامعات، والتصنيف الهندي، والتصنيف النيجيري، والتصنيف النيوزيلندي، والتصنيف الأرجنتيني، والتصنيف البرازيلي، والتصنيف الكوري، والتصنيف الماليزي، والتصنيف الهولندي، والتصنيف الخاص بالجامعات الألمانية، وتصنيف تايوان، وتصنيف الويب للجامعات العالمية Webometrics.

ولكن يعتبر تصنيف شنجهاي أول تصنيف عالمي للجامعات Ranking of world Universities وتنشر قائمة بأفضل ٥٠٠ جامعة في شهر سبتمبر من كل عام عبر الإنترنت ولكن يفتقد تصنيف شنجهاي مؤشرات عن طرق جودة التدريس، والبنية التنظيمية للمؤسسة التعليمية.

ويعتمد تصنيف شنجهاي على عدة معايير هي:

(١) جودة التعليم ويقاس بعدد خريجي الجامعة الحاصلين على جوائز عالمية.

(٢) جودة أعضاء هيئة التدريس ويقاس بعدد الحاصلين منهم على جوائز عالمية دولية وأعداد الباحثين في المجالات العلمية وفقاً لقواعد بيانات Thompson Scientific.

(٣) جودة الأداء البحثي أي عدد المقالات المنشورة وفقا لقواعد بيانات Thompson Scientific.

(٤) الأداء الأكاديمي مقابل حجم الجامعة.

واحتلت جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية على ترتيب ٥٠٠ على مستوى العالم عام ٢٠٠٩ وتصدرت الجامعات العربية في المرتبة ٣٢٤ عام ٢٠١٠ وتساوت جامعة القاهرة في جمهورية مصر العربية مع جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية في المرتبة عام ٢٠١١.

من جهة أخرى نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية حصلت على ١٦٦ جامعة من بين أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم و ١٧ جامعة من بين أفضل عشرين جامعة، وبريطانيا ٤٢ جامعة من بين أفضل ٥٠٠ جامعة وجامعتين من بين أفضل ٢٠ جامعة، واليابان ٣٣

جامعة واحدة منهم كانت من بين أفضل عشرين جامعة، وإسرائيل ٧ جامعات، وتركيا جامعة واحدة، مصر جامعة واحدة، سنغافورة جامعتين، ١٠ جامعات للبرازيل، ١٠ جامعات لنيوزيلانده وأربع جامعات لجنوب أفريقيا.

وتركز بعض المعايير الأخرى في تصنيف وتقييم الجامعات على أساس أربع معايير:

١ - جودة التعليم.

٢ - نوعية وجودة أعضاء هيئة التدريس.

٣ - الإنتاج البحثي.

٤ - الإنجاز الأكاديمي وحسب حجم المؤسسة العلمية (الجامعة).

وبعض تصنيفات أخرى للمعايير تضيف بعد القدرة على توظيف الخريجين واستطلاع آراء جهات التوظيف من خلال استبانات.

وبعض التصنيفات تنظر إلى شهرة الجامعة على المواقع الإلكترونية (صفحة جوجل، الروابط الداخلية بموقع ياهو Yahoo، وتصنيف مرور أليكسا.

وأدى هذا التعدد والتنوع في المعايير إلى صراع أحياناً بين الجامعات للفوز بسباق التصنيفات العالمية مع إغفال لجودة التعليم داخل هذه الجامعات.

أن بعض الجامعات السعودية ومنها جامعة الملك سعود تسبق جميع الجامعات المصرية بسبب الاهتمام بالبحث العلمي والنشر الدولي.

ومن فوائد دخول الجامعات في التصنيفات الدولية حصولها على أفضلية عندما تدخل في اتفاقيات دولية.

ويحتاج التعليم العالي والجامعات المصرية جوانب اهتمام كي تستطيع المنافسة أهم تلك الجوانب زيادة الميزانية والمخصصات المالية، تفرغ أعضاء هيئة التدريس الموجودين، تغيير القوانين واللوائح وتطوير المقررات الدراسية.

ويشبه التصنيف الإنجليزي تصنيف شنجهاي فيما عدا أن الأول يعطي اهتماماً لمعيار نسبة الطلاب والأساتذة الأجانب من خارج الدولة الذين يتعلمون ويحاضرون بتلك الجامعة.

وتظل جامعة القاهرة وجامعة عين شمس وجامعة الإسكندرية تتصدر القائمة كأفضل ثلاث جامعات مصرية ويقتربان من أفضل ٥٠٠ جامعة في التصنيفين الصيني والإنجليزي.

إن الجامعات يقاس نجاحها تنظيم إدارة القبول ونظم التسجيل الأكاديمي ومؤشر الآداء الأكاديمي ونظم الجداول ونظام الإدارة المالية والموارد البشرية والرواتب والبوابة الإليكترونية والتصنيف الأكاديمي.

وللأسف الشديد تقوم بعض الجامعات في بعض الدول بدفع أموالاً ضخمة لبعض المؤسسات الدولية للحصول على تقييمات ونجوم (علامات) للتميز بجودة برامجها التعليمية وهو ما قد يخالف الواقع والحقيقة.

معايير التقييم المؤسسي وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية للجامعة :

في هذا السياق تتبدى آفاق عامة للربط بين فلسفة المعايير للتقييم المؤسسي للجامعات وبين دور الأخيرة في المشاركة في الشأن العام والواجبات والمسئوليات الملقاة عليها.

وتعتبر المسئولية الاجتماعية زاوية في مثلث الوظائف التي تقوم عليها الجامعة وهي:

١ – التعليم.

٢ – البحث العلمي.

٣ – الشراكة المجتمعية أو المسئولية الاجتماعية.

وتتحقق ممارسات المسئولية الاجتماعية من خلال الإدارة العليا للجامعة أو من خلال الكليات لترسيخ العلاقة بين الجامعة والمجتمع في ظل ثقافة المعايير وتصنيف الجامعات والخوف من أن تطغى هذه التنافسية على ممارسة الجامعة لمسؤوليتها الاجتماعية والمساهمة في حل مشكلات وقضايا المجتمع مثل مشكلة البطالة، المياه، الطاقة، الزيادة السكانية وسوء توزيع السكان، الفقر، الصحة، التصحر واستمرار انكماش الرقعة المنزرعة.

ومن يدقق في طرق تصنيف الجامعات العالمية ومعاييرها يلحظ الاهتمام بمخرجات البحوث العلمية وعائدها على الإنسانية وجودة الحياة وقدرة الجامعة في الشراكة المجتمعية والتعامل مع جهات توظيف الخريجين.

نحن لا نريد أن تتحول تصنيفات الجامعات إلى صراع وإغفال جودة مخرجات العملية التعليمية وتغيب المسئولية الاجتماعية للجامعة.

ولتصبح المسئولية الاجتماعية للجامعة أحد معايير جودة الآداء ومن ثم التصنيف المحلي. فالمعايير والجودة هي مقاييس للنجاح تهدف إلى تحسين عمليات التشغيل والخدمات المقدمة ونوع المنتج. وعلى الرغم من هذا يمكن أن يكون تصنيف الجامعات غير موضوعي إذا وضعنا في الأذهان الظروف لكل جامعة ومدى استيفاء معايير محددة تتعلق بضمان الجودة.

ومن الممكن كتابة دليل جودة لوصف نظام الجودة في مؤسسة جامعية يتضمن توثيق كيفية إجراء العمل وتصميم نظام لمنع تكرار المشكلات وتحديد احتياجات تدريب أعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة والعاملين بالجامعة. وكذلك معايرة أدوات القياس والاختبار والفحص والمراجعة الداخلية للجودة.

وفي ختام هذه الورقة أوصى باعتماد فكرة التقييم الذاتي المؤسسي للجامعات في مصر وعقد ندوات مفتوحة بين القيادة الجامعية والعاملين بالجامعة والطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

والدولة عليها مسئولية اجتماعية نحو تحسين وضع أساتذة الجامعات وإعادة النظر للجامعة باعتبارها قاطرة التقدم والتطوير، ومن ثم يتحقق لها أن تفعل هي الأخرى وظيفتها ومسئوليتها الاجتماعية.

المراجـــع

١. أحمد محمد المهدي إبراهيم: العلاقة بين المشاركة والمسئولية الاجتماعية عند تلاميذ المرحلة الثانوية، بحث ماجستير، كلية التربية جامعة عين شمس، ١٩٨٥.

٢. التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم: https://atWikipedia.org

٣. جريدة الرياض، مقالات اليوم، العدد ١٧٢٢٦، ١٢ أكتوبر ٢٠١٥.

٤. جريدة اليوم السابع، ١٢ أبريل ٢٠١٥.

٥. طلال بن عبد الله المالكي: المسئولية الاجتماعية للجامعات... حلم طال انتظاره، جريدة المدينة، ١٥ مارس ٢٠١٧.

٦. محمد السديري: المسئولية للجامعات، الشبكة السعودية للمسئولية الاجتماعية، ١٥ مارس ٢٠١٧.

٧. محمود زكي جابر، ناصر علي مهدي: دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسئولية الاجتماعية لدى طلبتها، دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتي حلوان وبين جامعة الأزهر في غزة بفلسطين، ٢٠١١.

٨. معايير تصنيف الجامعات العالمية، جامعة المجمعة بالمملكة العربية السعودية، الصفحة الرئيسية، ١٥ مارس ٢٠١٧.

٩. ندى عبد باقر: المسئولية الاجتماعية وعلاقتها بالآداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الإسلامية، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد الثالث والسبعون، ٢٠١٢.